الأثر المترتب على الشروع في الانتحار وبيان أحكامه من منظور الشريعة والقانون

إعداد

دكتور/ رافت محمد العوضي

الكلية العربية للعلوم التطبيقية

بحث مقدم للمؤتمر السنوي الدولي الخامس " حالات القتل في المجتمع: الأسباب والعلاج/من منظور إسلامي واجتماعي وقانوني"
كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية- فلسطين

مقدمة:

من أهم الصفات المميزة للتشريع الإسلامي حفظه على سعادة الإنسان، قال تعالى ﴿قَالَ أَهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فِيمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ (طه، آية:123)

وأهم ما يطلبه الناس العقلاء في أنظمتهم التي يخضعون لها هي أن تحقق لهم أقصى قدر ممكن من الضمانات الكافية للمحافظة على دينهم وأنفسهم وعقولهم وأعراضهم وأموالهم، وما لم تتحقق لهم الضمانات في المجال النظري والتطبيقي، فإن قبولهم للانضواء تحت هذا النظام أو ذلك والاستمرار في التبعية له يبقى أمراً مشكوكاً فيه.

والشريعة الإسلامية حوت في تشريعاتها جميع النصوص الكافية للحفاظ على الضرورات في حياة البشر: (الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال) ويأتي في أوليات اهتمام الإسلام حفظه على النفس البشرية، حيث اقتضت الحكمة الإلهية أن يكون وجودها أصلاً لعمارة الكون المسخر لخدمتها (عودة، 2001:24).

الانتحار ظاهرة اجتماعية تستوجب الدراسة والاهتمام الشديد بها؛ لما لها من الآثار السيئة على الفرد من جهة، وعلى المجتمع من جهة أخرى. فهي سلوك غير سوي يصاحبه إضرار بالمجتمع ومس بكيانه القائم وأمنه السائد؛ إذ المنتحر كان يظن أن خروجه من ساحة الحياة أمر خاص به وحده فقط، وتناسى في زحمة المشاكل وخضم الحياة أن تخليه عن وظيفته، فيه من الضرر على مجتمعه ما فيه، وابتحاره يخسر المجتمع طاقة من طاقاته، وعنصراً فعالاً من عناصره (العظيم، 1419:54).

فإذا كانت فكرة القتل بغير حق جرثومة إفساد في الإنسانية، فإن فكرة قتل الإنسان نفسه أشد فساداً وأعظم خطراً؛ إذ إن هذه الجرثومة تحمل في صورتها ومعناها سقوط الإنسانية من رتبة التكريم ومقام الخلافة التي من أجلها وجد الإنسان لعمارة هذا الكون؛ قال تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة، آية:30).

وقد يأخذ الناس الانتحار بالاعتبار عندما يشعرون باليأس ولا يكون بإمكانهم رؤية أي حل آخر لمشاكلهم. وهو يرتبط غالباً بالاكتئاب الشديد ومعاقر الكحول أو إدمان مادة أو يحدث يثير توتراً نفسياً كبيراً. تحدث معظم حالات الموت بسبب الانتحار بين الرجال بيض البشرة. بيد أن التقارير تُفيد بمحاولات أكثر للانتحار بين النساء والمراهقين. إذا تكلم شخص ما عن الانتحار، فيجب أخذه على محمل الجد. وينبغي حثه على الحصول على مساعدة عند طبيب أو في غرفة الطوارئ. كما يُوجد في بعض المناطق خطوط ساخنة للوقاية من الانتحار يستطيع الناس الاتصال بها ليحصلوا على استشارة فورية عندما تكون عندهم أفكار انتحارية. ويمكن أن تُساعد المعالجة النفسية والأدوية معظم من عندهم أفكار انتحارية. ويمكنُ لعلاج الأمراض النفسية ومعاقر مواد الإدمان أن يقلل خطورة الانتحار (سمعان، 1984:6).

لا خلاف أن الانتحار حرام بل وكبيرة لأنه قتل للنفس التي حرم الله إلا بالحق! وهذا ما جاء القرآن الكريم في قوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ

مُهَانًا ﴿الفرقان، آية: 67﴾.

وكذلك جاء الوعيد الشديد بشأنه في أقوال الرسول، مثل ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من قتل نفسه بحديدة فحديده في يده يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا، ومن شرب سماً، فقتل نفسه فهو يحتسأه في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا، ومن تردى من جبل فقتل نفسه فهو يتردى في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا".

إن السلوك الانتحاري قديم قدم المجتمع الإنساني، ويرغم قدم الاهتمام به إلا أن تاريخ البحث العلمي فيه قصير إذا ما قورن بقدم موضوع الانتحار، وقد يرجع ذلك إلى ما لموضوع الانتحار من حرمة تتعلق بما يحيط به من مشاعر وانفعالات، ولما له من حساسية اجتماعية ودينية قد تصل إلى حد الحرج، وكذلك لعدم انتشاره كظاهرة سلوكية جديدة بالدراسة، الأمر الذي جعل معظم الباحثين يحجمون عن تناول موضوع الانتحار لفترة طويلة.

ولكن أمام التقدم التكنولوجي السريع والضغط الاقتصادية الشديدة التي يتصف بها العصر الحالي، أصبح الانتحار ظاهرة سلوكية زاد انتشارها في المجتمع الفلسطيني وذلك نتيجة الإحباطات التي يقابلها الأفراد وعجزهم عن ملاحقة خصائص الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الصعبة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، كما ترتب على ذلك الشعور بالاكنتاب واليأس ويدفع إلى التفكير في الانتحار (الشمري، 2014:3).

ولاشك أن هناك عدداً من المتغيرات يمكن اعتبارها عوامل سابقة أو متهيئة للسلوك الانتحاري، وبعض هذه المتغيرات هي: النوع والساللة، والشعور بعدم القيمة، والصراع البين، شخصي، والعزلة الاجتماعية، وسوء استخدام العقاقير والكحول، وأخيراً أحداث الحياة الضاغطة.

الانتحار هو اللجوء إلى وضع حد للحياة (السنوسي، 12:1431). وهو رد فعل على مواقف الحياة المؤثرة للشدة النفسية. يشعر معظم الناس بالانزعاج على موضوع الانتحار. كما يُلامُّ الصّحايا ويلحقُ الخزي بعائلاتهم وأصدقائهم في الكثير من الأحيان. ولذلك لا يتكلم الناس بصراحة عن الانتحار. يحتل الانتحار المرتبة العاشرة بين أكثر أسباب الوفاة في أمريكا. قد يلجأ الناس إلى الانتحار عندما يشعرون باليأس. وقد لا يكونون قادرين على رؤية أي حلّ آخر لمشاكلهم. يرتبط الانتحار غالباً مع:

- حدث رئيسي مثير للتوتر النفسي.
- مُعاقرة الكحول أو مواد الإدمان.
- الاكنتاب الشديد.

تتضمن بعض المواقف الحياتية الشائعة التي يُمكن أن تتسبب بأفكار انتحارية على:

- أزمة ماليّة، والتي لا يملك الشخص فيها عملاً أو يكون مُثقلاً بالديون.
- مشاكل صحيّة، والتي يكون المرض فيها قد قلل كثيراً من جودة الحياة.
- فقد محبوب، والذي قد يحدث بسبب انفصال صعب أو موت (شلتوت، 17:1997).

وعندما لا يكون لدى الشخص أمل في المستقبل، فقد يفترض على نحو خاطئ أنّ الانتحار هو الحلّ. قد لا يكون الشخص قادراً على تحيّل وقت في المستقبل تكون فيه الأزمة قد انتهت. وقد يبدو الانتحار على أنه السبيل الوحيد للخروج من المأزق. من المحتمل أن يكون الانتحار مُرتبطاً جزئياً بالموثّرات؛ فالأشخاص ذوو التاريخ العائلي للانتحار أكثر عُرضة لمحاولة انتحار أو لأن يكون عندهم أفكار انتحارية. يعتقد بعض الباحثين أن هذا قد يرتبط بجينات السلوك الاندفاعي. إذا تكلم شخص ما عن الانتحار، فيجب أخذه على حمله الجد. وينبغي حثه على الحصول على مُساعدة عند طبيب أو أن يذهب إلى غرفة الطوارئ. كما يُوجد في بعض المناطق خطوط ساخنة للوقاية من الانتحار يستطيع الناس الاتصال بها ليحصلوا على استشارة فورية عندما تكون عندهم أفكار انتحارية (عو، 10:1987). إذا كان عند الشخص أفكار

انتحارية، يجب أن يحصل على مساعدة من مُحترف. تستطيع المعالجة النفسية والأدوية أن تُساعد معظم المرضى على التغلب على أفكارهم الانتحارية وتحسين حياتهم.

كما أن الانتحار يكون سبباً في تحريك قواعد المجتمع واستقراره وأمنه، انطلاقاً من الأسر المنكوبة، تراها تهتر أركانها بسبب مصابها في ابن أو زوج أو أب، مما يرجف أركان البيت، وأهله، وبالتالي إذا عمت هذه الجريمة أسراً عديداً، فإن أركان المجتمع تنهار ويقل أمنه، مما يزيدهم هلعاً وخوفاً واضطراباً.

مشكلة البحث:

شددت الشريعة الإسلامية على حفظ النفس ورتبت على ذلك أشد الجزاء وأغلظه لمن انتهك حرمتها وإذا كان الاعتداء على النفس من قبل الغير أمراً معهوداً فإن اعتداء المرء على نفسه يثير الدهشة والاستغراب، حيث يصيب الانتحار الإنسان في أخلاقه، ويلحق العار بأسرته والذين من حوله، ولو تحلى بالصبر واليقين والإيمان بالله ما انتحر، كما أن في انتحاره إهداراً للمال والطاقة البشرية الحسبية والمعنوية. ونظراً لانتشار ظاهرة الانتحار لتجنب المنتحر مصاعب الدنيا الضئيلة غير الدائمة، فيهرب إلى مصاعب الآخرة، وهي كبيرة أبدية، فيكون كالمستجير من الرمضاء بالنار.

مما سبق كان لا بد من دراسة الأثر المترتب على جريمة الانتحار والشروع فيه بين الشريعة والقانون والصور أو الصور التي تلحق بهما معنى وحكمًا وإن اختلفت عنها في المبنى، ومحاوله الاستفادة منهجًا وفكرًا، من الفقه وأصوله، مبنية على قواعده، ومستنيرةً فكرًا بمقاصد الشارع الحكيم خلافاً لكثير من المفكرين في هذا العصر.

وتأسيساً على ما سبق، يهدف البحث الحالي الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما المقصود بالانتحار من منظور الشريعة والقانون؟
2. ما حكم الانتحار من منظور الشريعة والقانون؟ وما أهم المقارنات بينهما؟
3. ما حكم من حرض أو ساعد أو اتفق على الانتحار من منظور الشريعة والقانون؟
4. ما الآثار المترتبة على الانتحار في المجتمع الفلسطيني؟

أهداف البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

1. التعرف على المقصود بالانتحار من منظور الشريعة والقانون.
2. بيان حكم الانتحار من منظور الشريعة والقانون، والمقارنة بينهما.
3. بيان حكم من حرض أو ساعد أو اتفق على الانتحار من منظور الشريعة والقانون.
4. توضيح الآثار المترتبة على الانتحار في المجتمع الفلسطيني.

أهمية البحث:

يحاول البحث تحقيق الأهداف التالية:

1. الحاجة إلى معرفة أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه ظاهرة الانتحار، مما يساعد على معالجتها بأساليب علمية وتربوية مستفاداً من مقاصد الشارع الحكيم.
2. الوقوف على حقيقة الانتحار، والصور التي تلحق به والأثر المترتب على من يعتدي على نفسه بهذا الجرم العظيم.

3. توضيح الحجة والبرهان على حيوية ومرونة وواقعية الفقه الإسلامي في تعامله مع القضايا الجنائية.
4. الإسهام في القاء الضوء على أهمية الموضوع كصورة متكاملة عن الحكم الشرعي - في موضوع البحث - بحسب الأقوال والمذاهب الفقهية المختلفة ومن الناحية القانونية.
5. الحاجة إلى معرفة الحكم الشرعي، فيما تكرر وقوعه - في هذا العصر - من حوادث القتل عند كافة الفقهاء والمسلمين، من منع أو مشروعية أو تقييد.
6. تبصير المسلمين بخطر هذه الظاهرة التي ازداد انتشارها بشكل ملحوظ في المجتمعات العربية بشكل عام، وسبل الوقاية.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث، تم استخدام المنهج الاستقرائي التحليلي المكتبي، حيث يستعرض البحث العلمي بالوصف والتحليل الأدبيات المتعلقة بالانتحار باستعراض ما ذكر من الآيات من القرآن الكريم، والأحاديث من الامهات، وباستعراض ما جمع من أقوال الفقهاء والقانون والمسائل الفقهية المتفق عليها والمختلف فيها مع الموازنة بينها، محاولة المناقشة والتفسير فيما ورد من أدلة مذهبية مع الدليل، من عمومات الشريعة وأصولها.

أولاً: الانتحار من منظور الشريعة والقانون:

عرفه الفاضل (ب.ت: 441) بأنه: " قضاء المرء على نفسه، وهو أن يقتل الإنسان نفسه عامداً ".
وقد عرفه مارتن (291:1420) بأنه: " كل حالات الموت التي تنتج بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن فعل إيجابي أو سلبي يقوم به الضحية بنفسه، وهو يعلم أن هذا الفعل سيؤدي إلى هذه النتيجة، أي الموت"، ويؤخذ على هذا التعريف أنه غير مانع، حيث يدخل به أنواع أخرى من السلوك كالفداء، والتضحية، والاستشهاد.
والانتحار كما يكون بالفعل "الإيجاب" كمن عمد إلى طعن نفسه، يكون بالترك "السلب" كمن امتنع من المباح حتى مات، كما أنه لا اعتبار بقصد المنتحر في الشريعة الإسلامية إن لم يكن مشروعاً؛ فمن أقدم على إهلاك نفسه فهو منتحر في حكم الشريعة الإسلامية سواء كان يأساً من الدنيا أو لإبراز قوة كامنة وشجاعة نادرة أو تعرض لضغوط نفسية أو غيرها مما يفعله المجازفون في يومنا هذا، وهذا على غرار ما هو عند الشعوب الأخرى غير المسلمة.
ويمكن القول أن هناك تعريفاً أدق من ذلك؛ فقد عرفه البعض (السمري، 291) بقولهم: " الانتحار هو المحصلة النهائية لمجموعة من الأفعال التي يقوم الفرد للتخلص من حياته وهو مدرك لذلك، ودون أن يكون دافعه لذلك التضحية لقيمة اجتماعية ما، أو تحريضاً من آخر".

ويرى الباحث أن هذا التعريف أشمل وأعم؛ إذ إنه أخرج دوافع الانتحار المشروعة لأسباب قيم اجتماعية معينة، فهي ليست انتحاراً أصلاً، بل هي مطلوبة ومحمودة فاعلها غير مذموم، وكذلك أخرج الإيجاب على قتل نفسه، فهو ليس انتحاراً كما هو مقرر في كثير من التشريعات.

وهناك من القانونيين من عرف الانتحار بالقتل فقال (عبد الستار، 106:1982): "والانتحار كالقتل: إزهاق لروح إنسان حي لا يفترق عنه إلا في وقوعه من المنتحر على نفسه أي في كون القاتل هو نفسه المقتول".
كما عرفه كارل منجر في "مشكلة الانتحار" لمكرم سمعان (45:1984) بقوله: " فعل قتل الإنسان نفسه بالطريقة التي يختارها، سواء كان الموت الناتج عاجلاً أو آجلاً".

وهذا التعريف لم يستثن ما إذا كان الانتحار لأجل أغراض محمودة، إلا أنه أشار إلى نقطة مهمة جداً قد تغيب على الكثيرين، وهي الانتحار الآجل، كما في الإدمان على الخمر والمخدرات وغيرها، وهو ما يُطلق عليه (الانتحار المزمّن).
ويتبنى الباحث تعريفاً للسلوك الانتحاري بما ذهب إليه مكرم سمعان (46) بأن السلوك الانتحاري هو " سلسلة الأفعال التي يقوم بها الفرد محاولاً تدمير حياته بنفسه دونما تحريض من آخر أو تضحية لقيمة اجتماعية ما".

ثانياً: حكم الانتحار من منظور الشريعة والقانون

جريمة القتل من منظور الشريعة

الثابت أن القتل هو إزهاق روح إنسان آخر دون وجه حق. وتكمن علة تجريم فعل القتل في حماية حق الإنسان في الوجود، وبالتالي حق المجتمع ذاته في الاستمرار والبقاء، لأن وجود المجتمع مرتبط بحماية وجود أفراده.
وتعد جريمة القتل من أقدم الجرائم وأبشعها في جميع الشرائع ومنها الشريعة الإسلامية التي نمت عن القتل العمد، واعتبرته من أكبر الكبائر وأعظم الجرائم لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ (الإسراء، آية: 33)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ (الفرقان، آية 68) والنصوص على ثبوت تحريم القتل كثيرة .
ويقسم أغلب الفقهاء الجنائي الإسلامي القتل إلى ثلاثة أقسام (الشمري، 2014: 22): عمد، شبه عمد وخطأ.

أ. القتل العمد : وهو أن يتعمد الجاني الفعل المزهق قاصداً إزهاق روح المجني عليه ، وصورته أن يتعمد الجاني قتل النفس بما يقطع بحد كالحديد أو ما يقتل بثقله كالحجارة ، ويعاقب عليه بالقتل إلا أن يعفو ولي الدم مقابل الدية أو بدون مقابل.
ب. القتل شبه العمد: وهو ما تعمد فيه الجاني الاعتداء على المجني عليه دون أن يقصد قتله ونتج عن الاعتداء موت المجني عليه، وتسمى هذه الصورة في القانون الوضعي الاعتداء على سلامة الجسم المفضي إلى الموت ومثاله أن يضرب معلم صبيماً بمعهود فتلف فلا قود عليه في هذا القتل ، وفيه الدية على العاقلة مغلظة وتغليظها في الذهب والورق أن يزداد عليها ثلثها وفي الإبل أن تكون أثلاثاً منها ثلاثون حقة وثلاثون جدعة وأربعون خلفه في بطونها وأولادها.

ج. القتل الخطأ : وفيه يتسبب الجاني في القتل من غير قصد أي نتيجة خطأ كرجل رمى هدفاً فأمات إنساناً أو وضع حجراً فعثر به إنسان فمات فهذا القتل يوجب الدية دون القود وتكون على عاقلة الجاني مؤجلة ثلاث سنين من حين موت القتيل.

ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن يقتل الإنسان نفسه نهيًا شديدًا وتوعّد من يفعلون ذلك بسوء المصير في الدنيا والآخرة فقد أكدت شريعة الإسلام على التداوي من أجل أن يحيا الإنسان حياة طيبة كما أمرت الشريعة الإسلامية الأطباء بأن يهتموا بالمريض وأن يبذلوا نهماية جهدهم للعناية به وعلى الطبيب والمريض أن يتزكيا النتيجة إلى الله سبحانه وتعالى كما أن على الطبيب ألا يستجيب لطلب المريض لإنهاء حياته وإذا استجاب يكون خائناً للأمانة سواء بطلب المريض أو بغير طلبه وإلا أصبح قاتلاً وتعرض للعقاب ."

وإسلام يحرم القتل بدافع الرحمة مهما كان الغرض منه ولا يبيحه لمن يشرف على علاج المريض سواء أكان طبيباً أو غيره حتى وإن أذن المريض أو أولياؤه لأنه قتل حرّمه الله سبحانه إلا بالحق والمريض إن أذن به يعد منتحراً هذا وقد تقدم نهي سبحانه عن قتل النفس حيث قال تعالى: "وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا * وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُذْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِّيه نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا" (الإسراء، آية 33).

كما نهي الإسلام عن الانتحار بشتى صورته وأشكاله وتوعد عليه بالوعيد الشديد فقال صلى الله عليه وسلم " من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيها خالداً مخلداً فيها أبداً ومن تحسنى سماً فقتل نفسه فسمه في يده يتحساه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها... الحديث " (الفارس، 43:1425).

وقد رتب الشريعة أقصى العقوبات للاعتداء على النفس وجعل الله قتل النفس الواحدة مساوياً لقتل الناس جميعاً ؛ لأن حرمة الإنسان عند الله لا تعادلها حرمة أي شيء آخر".

وقد نص الميثاق الإسلامي العالمي للأخلاقيات:

المادة (62) منه نصت: لحياة الإنسان حرمتها ولا يجوز إهدارها إلا في المواطن التي حددها الشرع والقانون وهذه جميعاً خارج نطاق المهنة الطبية تماماً. ولا يجوز للطبيب أن يساهم في إنهاء حياة المريض ولو بدافع الشفقة، ولا سيما في الحالات الآتية مما يُعرف بقتل الرحمة: (أ) القتل العمد لمن يطلب إنهاء حياته بملء إرادته ورغبته (ب) الانتحار بمساعدة الطبي (ج) القتل العمد للولدان المولودين بعاهات خلقية قد تهدد حياتهم أو لا تهددها.

من هنا نخلص مما تقدم من نصوص قطعية الدلالة والثبوت إلى أن الحكم الشرعي للقتل بداعي الشفقة أو القتل الرحيم فلا شك أنه حرام في جميع أنواعه فالأول انتحار وحكمه معلوم بما تقدم من نصوص والآخر قتل مضافاً إليه إهانة ذو الشبيبة أو العاجز والقتل جرم لا مراة في حرمة عدا ما تم الاصطلاح عليه بالقتل المنفعل أو غير الفعال الذي يرى بجوازه بعض أهل العلم على النحو السالف بيانه.

ولما كانت منزلة الإنسان في الإسلام بهذه المكانة الرفيعة وذاك التشريف الرباني العظيم، فقد جاءت النصوص في الكتاب الكريم والسنة المطهرة متضاربة ومتعددة لتبين بوضوح، وجلاء : تحريم اعتداء الإنسان على نفسه تحت أي ظرف وبأي شكل من الأشكال، وعده العلماء من كبائر الذنوب (أبي العباس، 95/2).

إن المجتمعات الإسلامية، تحرم هذا السلوك تحريمًا قاطعًا، وتجرمه، وقد أشار القرآن والسنة إلى ذلك، وعده قتلاً للنفس وإتلافًا وإزهاقًا لها.

الانتحار من منظور القانون :

يقصد بمحل جريمة القتل تلك المصلحة التي يرمي القانون إلى حمايتها بالجزاء الجنائي وتقوم الجريمة بتحقيق الاعتداء عليها وتمثل هذه المصلحة في جريمة القتل في حماية حق الإنسان في الحياة. فالاعتداء في جرائم القتل يستهدف إذن الإنسان الحي فلا تقع جريمة القتل إلا إذا كان الجاني عليه إنساناً حياً. ويترتب على ذلك عدم وقوع جريمة القتل إذا كان محل الاعتداء حيواناً، وإن شكل هذا الفعل جريمة أخرى (عوض، 86:1985).

ولا يتطلب القانون في الإنسان سوى أن يكون حياً بصرف النظر عن جنسيته أو لونه أو دينه أو مركزه الاجتماعي أو الوظيفي أو جنسه لأن الناس متكافئون في قدر الحماية الجنائية لأرواحهم. فيستوي في نظر القانون بعد أن يكون الإنسان حياً أن يكون وطنياً أو أجنبياً أيضاً أو أسوداً، ذكراً أو أنثى فقيراً أو غنياً ثابت النسب أو لقيطاً صحيحاً كان أو سقيماً.

والانتحار كالقتل هو إزهاق لروح إنسان حي لا يختلف عنه إلا في وقوعه من المنتحر على نفسه أي وحدة شخص القاتل والمقتول أما القتل فهو إزهاق روح إنسان بفعل إنسان آخر (الشاذلي، 534:2001).

فهل يعتبر الانتحار جريمة كالقتل باعتباره عدواناً على إنسان حي؟ وإن كان الانتحار يعد جريمة من الناحيتين الدينية والاجتماعية على حد سواء فإن سائر القوانين الجنائية المعاصرة لا تعاقب على الانتحار على أساس أن تمام الانتحار يعني عدم وجود الجاني محل العقوبة فلا يتصور توقيع العقوبة على المنتحر غير أن التشريعات الجنائية تختلف في موقفها من التحريض والمساعدة على الانتحار إذ يتحدها أغلبها إلى معاينة كل من حمل إنساناً على الانتحار أو ساعده على ذلك لأن في سلوكهما مساهمة جدية في إهدار حياة إنسان حي.

ثالثاً: الآثار المترتبة على الانتحار

إن الانتحار من أشد أمراض العصر انتشاراً وفتكاً بالأفراد والأمم والمجتمعات، فقد ذكرت منظمة الصحة العالمية عن معدل الانتحار قد بلغ عدد أولئك الذين يقتلون أنفسهم بدون داع، اليوم، مستويات عالية. فهناك، في المتوسط، نحو 3000 نسمة ممن ينتحرون كل يوم. فلا تمرّ ثلاثون دقيقة إلا وتشهد انتحار شخص وتحطيم حياة أسرته وأصدقائه. وهناك، مقابل كل شخص ينتحر، 20 أو أكثر من الأشخاص الآخرين الذين يحاولون الانتحار. وقد تستغرق الآثار النفسية التي تحلّ بأفراد أسرة الشخص الذي ينتحر أو يحاول الانتحار و أصدقائه سنوات عديدة (منظمة الصحة العالمية، 2014).

ويشكل الانتحار أحد أوجه اشكال المرض النفسي وهو الاكتئاب (Depression) يشمل نطاقاً واسعاً من الاضطرابات النفسية ، وهو في أحف حالاته يتسبب الاكتئاب في مزاج هابط لا يمنعك من السير في حياتك الطبيعية، لكنه يصعب عليك القيام بالأمر ويجعلها تبدو أقل قيمة، وفي أعنف حالاته: فإن الاكتئاب قد يهدد الحياة، وقد يدفعك إلى التفكير في قتل نفسك أو التوقف عن الرغبة في الحياة. ويرى الباحث أن الانتحار مسؤوليّة إذا كانت مسؤولية فرد أم مجتمع، ينبغي الانتباه إلى نقطتين مهمتين:

أولاً: أن أيّ ظاهرة يشهدها مجتمع ما تكون نتيجة لحزمة من التغيّرات المترابطة، والأسباب المتنوّعة والمتداخلة، وما الظاهرة إلاّ عنواناً لمجمل هذه التغيّرات، بينما في تفاصيل الموضوع يتشابك العامل الاقتصادي مع الاجتماعي مع السياسي، مع قلّة الوعي وانعدام الإيمان وضعف الإرادة؛ ولذا، فالعلاج الصّحيح يقتضي النّظر إلى الأسباب مجتمعةً، وإن تفاوتت نسبة حضور بعض هذه الأسباب.

ثانياً: أن مسؤوليّة المنتحر المباشرة عن فعله هو لا تنفي تحمّل المجتمع لبعض هذه المسؤوليّة، كما أكدنا توّاً، وإن اختلفنا في تقدير حجم مسؤولية كلٍّ من الفرد والمجتمع، ومن ثمّ يجب ألاّ ننشغل كليّةً بالمشهد الأخير للحادث، ونغفل عن الجذور الكامنة وراءه، والخلفيات المؤثّرة فيه، التي قد تحتلّ مساحة ربّما أكثر من لحظة خروج الرّوح، أو بالأدقّ "إخراجها".

نستطيع أن نخلص من ذلك ونقول: إنّ طريقة رؤيتنا لفعل المنتحر والتماس الأعذار له؛ لأنّه قد يكون "ضحية" وليس "جانياً"، ومحاولة النّظر بإنصاف لكلّ الملبسات - لا تعني أبداً رضانا بهذا الفعل، الذي يقرّر الإسلام أنّه من أعظم الكبائر، وقنوط من رحمته، ويؤدّي بصاحبه إلى عذاب الآخرة بعد بُؤس الدّنيا، إن لم يتداركه الله برحمة منه ولطف.

ولكن الاكتفاء بالحكم على المنتحر لا يحلّ مشكلة، أو يمنع جريمة، فالأولى أن ننشغل بمنع أسباب المشكلة، ونكلّل الحكم إلى الله علامّ الغيوب، فنحن دعاة لا قضاة، أو هكذا يجب أن نكون.

الخاتمة:

الانتحار ما هو إلا نمط سلوكي مرتبط بأنماط سلوكية أخرى، والمنتحرون هم أفراد لهم دور في مجتمعاتهم وعنصر فعال من عناصره، ويأهدارهم لأرواحهم نتيجة ضعف إيمانهم وقنوطهم من رحمة الله تهدر طاقات بشرية في أوج قدرتها على العمل والإنتاج والعطاء.

يؤكد البحث اتفاق جميع الفقهاء المسلمين على تحريم الانتحار ، ويدخل في ذلك التحريض أو المساعدة والاتفاق، فإن من أهداف الإسلام العظام ومقاصده الضرورية حماية النفس بتأكيد حق الحياة وحق الإنسان في عدم الاعتداء على جسمه أو نفسه بأي طريق دون وجه حق، سواء كان اعتداء الإنسان على نفسه هو أو نفس غيره بل ذهب الشريعة الإسلامية إلى غاية التحذير ومنتهى الوقاية والمنع لهذه الجريمة حيث نهى الاسلام عن تمني الموت ولم يكتف بذلك بل أرشد إلى العلاج الناجع لهذه الحالة وكيف يكون التعامل معها فيقول ﷺ: " لا يتمنين أحدكم الموت من ضرٍ اصابه فإن كان لا بد فاعلاً فليقل: اللهم أحييني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفيني إذا كانت الوفاة خيراً لي" (ابن العباس، 95/2).

إن الشريعة الإسلامية وكذا القانون لا يعاقبان على مجرد التفكير والتصميم دون الفعل ، أما الشروع المادي فإن الشريعة الإسلامية لا تعاقب على العزم المجرد الذي لم يخرج إلى حيز التنفيذ ، وفي القانون مذهبان هما: المذهب المادي الذي لا يعاقب على الشروع إلا إذا كان الفعل من مكونات الجريمة فعلا ، والمذهب الشخصي والذي يعاقب على مجرد إتيان الشخص أي فعل مادي كان دون اشتراط ركنيته في الجريمة المرتكبة.

أن أغلب القوانين لا سيما القوانين العربية لا تجرم الشروع في الانتحار فيما عدا القانون السوداني ، وحتتهم في ذلك أنه لا فائدة ترجى من فرض العقوبة على الشارع في قتل نفسه ؛ لأن من يصمم على الموت ولا يخشاه لا يردعه خوف العقاب عن تنفيذ ما قد عقد النية عليه.

كما وأن للانتحار أسبابا داخلية تتعلق بذات المنتحر كضعف الوازع الديني وفقد الصبر على الابتلاء، فإن هناك أسبابا خارجية قادرة على التأثير في النفس كالأزمات الخارجية المساعدة على نشوء أفكار تحمل في للموت انتحارًا كحل لتلك الأزمات. ظهرت الدراسات أن أغلب المنتحرين يعانون من أمراض نفسية على رأسها الاكتئاب الناتج عن الكبت الفكري وعدم استخدام لغة الحوار وفهم ما يجول في الأفكار مما قد يصل بأحدهم إلى إنهاء حياته بيديه خروجا من الضيق الذي يعاني منه.

التوصيات:

1. ضرورة إبراز الدور المناط بالمؤسسات التعليمية التربوية وعلى رأسها الجامعات نحو وقائع الانتحار وخطورته وتحريمه في الاسلام؛ ذلك لما لصوتها من أثر فعال، سواء من خلال: المحاضرات والندوات، والرسائل العلمية التوجيهية القادرة على إرساء المفاهيم المطلوبة دينياً وتربوياً.
2. ضرورة أن تأخذ وسائل الإعلام بمسئولياتها في التوعية الإعلامية لنشر الحقائق عن الانتحار وخطره على العقيدة والمجتمع.
3. أهمية إنشاء مراكز علاجية للأفراد الذين حاولوا الانتحار ثم عدلوا عنه اختيارا أو اضطرارا، ومعاملتهم المعاملة اللائقة بأحوالهم وظروفهم.
4. ضرورة التشبيك بين القوانين الوضعية المعاصرة والاجتهادات الفقهية والتي تلتنقي في مجملها نحو العملية التطبيقية.